الحوكمة الداخلية :

هو موضوع يشرح كيفية انشاء نظام من الضوابط و التعليمات داخل الشركة، بحيث يضمن هذا النظام إن الشركة تتصرف بشكل معقول و أخلاقي وضمن القانون .

وأن الضوابط و التعليمات للحوكمة تأتي :

اما من داخل الشركة ،فيشترك في وضعها مجلس الادارة والادارة التنفيذية و الشؤون القانونية و الموارد البشرية .... وتسمى الحوكمة الداخلية (وهي موضوع محاضرتنا لهذه المحاضرة).

كما أنها قد تأتي من خارج الشركة ، من أصحاب المصلحة أو منظمات المجتمع المدني أو الحكومة والسوق و الصحافة و الجمهور و تسمى الحوكمة الخارجية و سنتعرض لها لاحقا .

تعريف الحوكمة الداخلية :

هي تثبيت مجموعة من العلاقات بين ادارة الشركة و مجلسها و مساهميها و أصحاب المصلحة الآخرين ، بحيث يتم صياغة الأهداف و رسم الهيكل التنظيمي و تحديد الاجراءات التنفيذية و طرق تقييم الأداء ، ويتم وضع كل ذلك ضمن سياسات مكتوبة و منشورة تتماشى مع قيم الشركة و ثقافتها .

أنواع الشركات و ماهيتها :

شركة المشروع الفردي :

هي الشركة التي يمتلكها شخص واحد و هو الذي لدية المسؤوليات اليومية لإدارة الأعمال التجارية لها ، وهو يمتلك جميع اصول الشركة و الارباح المتولدة عنها ، كما أنه يتحمل المسؤولية كاملة عن كل التزاماتها أو ديونها . و المالك مسؤول

شخصيا عن كل ما يحدث في هذا العمل وبالتالي فهو المسؤول عن ادارة الشركة . لذا فلا غرابة في أن تقول أن المالك الوحيد هو المسؤول عن حوكمة شركته .

شركة التضامن :

هي شركة تدار و تؤسس من قبل مجموعة من الأشخاص ، ويكون بين المالكين اتفاق شراكة يحدد كيف ستتخذ القرارات ، وكيف سيتم تقاسم الأرباح ، وكيف سيتم حل النزاعات ، وكيف سيتم قبول شركاء المستقبل في الشراكة ،وكيف يمكن خروج الشركاء ، وما هي الخطوات التي ستتخذ لحل الشراكة اذا لزم الأمر ، وبما أنهم (بموجب الاتفاق) مسؤولين بالتضامن عن تسيير أعمال الشركة وادارتها ، فانهم بموجب القانون مسؤولون بالتضامن عن الحوكمة .

الشركات ذات المسؤولية المحدودة :

وهي لا تختلف عن الشركات التضامنية من نتحية كونها شركات شخصية ، سوى بمسؤولية الشركاء اتجاه التزامات الشركة أو عند افلاسها ، فمسؤوليتهم تنحصر بمقدار مساهمتهم في رأس المال و لاتمتد الى أموالهم الخاصة كما هو الحال في شركات التضامن .، والشركاء هنا هم أيضا مسؤولين عن ادارة و تسيير أعمال الشركة نحو تحقيق أهدافها(الربح المادي) ، وبالضرورة يكونون مسؤولين عن نظام الحوكمة فيها .

الشركات المساهمة الخاصة :

يتكون رأس المال في هذا النوع من الشركات من عدة أسهم ويقسم بين مالكيها ،وهم عادة تربطهم علاقات عائلية أو آصرة قوية ، ويكون رأس المال (الأسهم) متداول بينهم ولا يطرح للاكتتاب العام ، ولا تدخل ضمن بورصة الأسهم في البلد ،إن مجلس ادارة هذه الشركات ومديرها المفوض والذين يكونون عادة من مالكي الأسهم هم المسؤولون عن الإدارة ونظم الحكومة في الشركة .

الشركات المساهمة العامة :

(وهنا بيت القصيد) تعتبر هذه الشركات بموجب القانون كيانات قائمة بذاتها ومنفصلة وبعيدة عن اولئك الذين يملكونها ،ويمكن فرض الضرائب على الشركة ومقاضاتها و الدخول في اتفاقات تعاقدية معها ، وتكون مدارا للحق سلبا وايجابا ،فيمكنها التقاضي ويمكن مقاضاتها بمعزل عن الملاك ، وأصول الشركة ملكا للشركة و الالتزامات عليها وليس على المالكين ، أما المالكين فتنحصر حقوقهم في حق الملكية و ما يتبعه .

وفي هذا النوع من الشركات فإن القيادات الإدارية و دوائر الشركة الرئيسية تشترك كلها في بلورة وانجاز الحكومة ، ولكن المسؤولية عن ذلك تقع بدرجة رئيسية على عاتق مجلس الإدارة فيها .

مما لاشك فيه وفي جميع أنواع الشركات :المشروع الفردي وشركة التضامن الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة العامة والخاصة وحتى المنظمات غير الربحية .... فإن المدير أو مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي هم الذين يتحملون صياغة وتنفيذ استراتيجية للحوكمة الداخلية .